المسؤولية الاجتماعية وأثرها في التنمية وحماية البيئة
رؤية لدور الشركات العامة في المجتمع المحلي

د.سالم محمد الحاج

المقدمة:

تهدف الشركات إلى الربح، وهذا حقها، فلم تؤسس الشركات لتكون مؤسسات خيرية، ولكن حرص الشركات الدائم على تطوير أعمالها، وزيادة أرباحها لم يكن هو الهدف الوحيد لها، فقد ظهرت متغيرات سياسية، واجتماعية قادتها في النهاية إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، فهي ليست معزولة عن الإطار الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي للدولة. ومن هنا فإن معظم الشركات تحرص على أن يكون لها دور اجتماعي، فيما تعارف الباحثون على تسميته بالمسؤولية الاجتماعية.

مشكلة البحث: تقوم الكثير من الشركات بأعمالها في نطاق جغرافي معين، وفي كثير من الأحيان تشترك هذه الشركات مع مجتمعات محلية في نفس النطاق الجغرافي، وحيث إن أعمال الشركات تختلف عن الحياة العادية للمجتمعات المحلية، فإن هذه المناطق تعاني من مشاكل متعددة ناجمة عن عمليات الإنتاج، والنقل، والتوزيع، لما تتركه من آثار على البيئة. وإذا قصَرت الدولة في الإيفاء باحتياجات هذه المناطق، فإن اللوم سيقع مباشرةً

على تلك الشركات، ومن هنا جاءت مشكلة هذه الدراسة للبحث في المسئولية الاجتماعية للشركات العامة، ودورها في التنمية، وفي رعاية المجتمع المحلي، وجهودها في حماية البيئة.

أهمية البحث: توضيح للدور الاجتماعي للشركات العامة في المجتمع المحلي، ومحاولة تقصي الأعمال التي يمكن أن تقدمها الشركات، والخدمات التي من المؤمل أن تنجزها للمجتمع الداعم لها، مع بيان أوجه هذه الأعمال، والخدمات.

هدف البحث: التذكير بالدور الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به الشركات في محيطها المحلي، ومدى قدرتها على الاندماج في المنطقة المحيطة في إطار مسئوليتها الاجتماعية.

نوع البحث ومنهجيته: يأتي هذا البحث في سياق البحوث الوصفية التحليلية، فمن خلال تتبع دور بعض الشركات العاملة في العالم، وكيفية تقديمها للخدمات في إطار مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، اكتفى الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي،

الذي لا يقف عند الوصف فقط بل يعمل على جرد المعطيات وتصنيفها وتحليلها ثم استخلاص النتائج وتعميمها. ([1]).

ومن هنا فالبحث عبارة عن دراسة نظرية لمجموعة من المعلومات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات العامة وبيان علاقتها بالتنمية المحلية، في محاولة للخروج بتصور نظري حول ذلك، وطرح بعض التوصيات التي قد تُسهم في بيان أهمية برامج المسؤولية الاجتماعية في المجتمع المحلي.

مصطلحات البحث: 1ـ المسؤولية الاجتماعية:

عرفها بول ساميولسن بأنها تمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا"([2])

2ـ المسؤولية الاجتماعية للشركات:

([1])ـ طعم الله خميس، **مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية**، الطبعة الأولى، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م، ص 12.

([2])– هشام مكي، عبد الرحمن بوطيبة، (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الاتحاد الأوروبي)، ورقة مقدمة **للملتقى الوطني: دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر**– (13/12 نوفمبر 2014)–تيارت، ص 3.

عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي، والمجتمع ككل.

3ـ التنمية:

تعني التنمية لغة الزيادة، والوفرة، والتكثير، والنماء، أما اصطلاحا، فهي تحقيق أحسن الظروف الإنسانية للفرد داخل المجتمع.

4ـ التنمية المستدامة: التنمية التي تحقق احتياجات أجيال الحاضر دون الإضرار بحاجات وقدرات أجيال المستقبل. ([1])

5ـ البيئة: المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية، ويشمل الهواء والماء والتربة والغذاء، سواء في أماكن السكن أو العمل أو مزاولة النشاط أو غيرها من الأماكن الأخرى([2])

([1]) ـ قانون رقم (15) لسنة 1371 و.ر، في شأن حماية وتحسين البيئة، الجماهيرية الليبية، ص،3.

6ـ تلوث البيئة: حدوث أية حالة أو ظرف ينشأ عنه تعرض صحة الإنسان، أو سلامة البيئة للخطر نتيجة لتلوث الهواء، حدوث أية حالة أو ظرف ينشأ عنه تعرض صحة الإنسان، أو سلامة البيئة للخطر نتيجة لتلوث الهواء، أو مياه البحر، أو المصادر المائية، أو التربة، أو اختلال توازن الكائنات الحية، بما في ذلك الضوضاء والضجيج والاهتزازات والروائح الكريهة، وأية ملوثات أخرى تكون ناتجة عن الأنشطة، والأعمال التي يمارسها الشخص الطبيعي، أو المعنوي. ([1])

هذه باختصار مصطلحات الدراسة، وقد حرص الباحث على الاستعانة بما ورد في قانون البيئة الليبي فيما يخص المصطلحات المتعلقة بالبيئة، حتى يمكن بيان الدور المطلوب من الشركات لحماية البيئة في المناطق المحيطة.

والسؤال الذي يمكن أن يُطرح هو:

على أي نظرية يمكن أن نستند في مقاربتنا المبنية على مدى أهمية الدور الاجتماعي للشركة؟ الواقع أن الأمر ينطلق من فلسفة العمل أساساً، ومن حيثيات العقد المُبرم مع

([2]) ـ نفس المصدر، ص،2.

([1]) قانون رقم (15) لسنة 1371 و.ر، في شأن حماية وتحسين البيئة، الجماهيرية الليبية، ص2.

الشركة في الأساس، فالبعد القانوني للعقد الاجتماعي يقوم على العلاقة بين الشركة والمجتمع، فالمجتمع وفر لهذه الشركة حق الوجود، وحق العمل، فما الذي يمكن للشركة أن تقدمه مقابل ذلك؟ ماذا يمكن أن تقدم في إطار العقد الاجتماعي بدون إلزام حكومي، وإنما التزام اجتماعي وأخلاقي، وإنساني بالدرجة الأولى؟

وهنا نجد أن قيام الشركة بوظيفتها الاجتماعية، إلى جانب وظائفها الأساسية في الإنتاج، وكذلك قيامها بأدوارها الموكلة لها، والأدوار التي ينبغي أن تؤديها، يفسح المجال للنظرية الوظيفية، ونظرية الدور ليكونا إطار عام لهذا البحث.

المسؤولية الاجتماعية: من المتعارف عليه في مجال العلوم الاجتماعية تعدد التعريفات لأي مصطلح، وهذا هو شأن المسؤولية الاجتماعية، فقد تعددت تعريفاتها فهي:

ـ تذكير للشركات بمسؤولياتها، وواجباتها إزاء المجتمع الذي تعمل فيه.

ـ وهي مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع في أوجه الحياة المتعددة.

ـ وهي التزام أخلاقي من الشركات للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعناية بالمجتمع المحلي ككل.

الإطار القانوني للدور الاجتماعي الشركات: يحدث التلوث في كثير من المناطق التي توجد بها مصانع كبيرة، وقد يبلغ التلوث أحياناً مستويات كبيرة، ومن هنا يأتي دور الشركات للإيفاء بما يتطلبه منها القانون لحماية المحيط الذي تعمل به.

ففي مجال البيئة يُشير المشرع الليبي في المادة العاشرة من قانون البيئة إلى أنه: " لا يجوز لأية منشأة أو مصنع تنبعث منه أي ملوثات للهواء مخالفة القواعد والمعايير العلمية المعتمدة، تنفيذاً لأحكام هذا القانون...ويستثنى من أحكام الفقرة السابقة المصانع، والمنشآت، والمعامل التي هي في طور التشغيل التجريبي وقت نفاذ القانون، وكذلك التي تنشأ مستقبلاً، على ألا يتعدى مدة الاستثناء ستة أشهر من تاريخ بدء التشغيل الرسمي"

ونصت المادة 13 من نفس القانون على أنه: "يجب على كل منشأة صناعية يُحتمل أن يقع فيها حادث أو طارئ خلال التشغيل يؤدى إلى انبعاث كمية كبيرة من ملوثات الهواء، القيام باتخاذ الإجراءات الفورية في حالة وقوع الحادث أو الطارئ، وذلك لإعادة المنشأة الصناعية إلى حالتها العادية قبل وقوع الحادث أو الطارئ.

فإذا ثبت أن الحادث أو الطارئ يؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة، أو ينتج عنه تلوث للبيئة في المنطقة المحيطة بالمصنع، أو المنشأة التي وقع فيها الحادث أو الطارئ، جاز

للجهة المختصة أن تصدر تعليماتها وأوامرها للمنشأة المعنية باتخاذ الإجراءات الضرورية الفورية لمنع انتشار الأضرار الناتجة عن الحادث "([1]).

وفي حالة محافظة الشركة على هذا النسق فإننا سنرى تحقق الآتي:

ـ الإحاطة بالجانب الاجتماعي.

ـ الإحاطة بالجانب البيئي.

ـ الالتزام بالجانب القانوني.

المسؤولية الاجتماعية للشركات: تحرص العديد من الشركات في العالم على القيام بأدوار متعددة داخل إطارها الاجتماعي، حيث نجدها ومن خلال المحيط الجغرافي الذي تعمل به تركز نشاطاتها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية حول العنصر البشري كخيار استراتيجي لأعمالها، مع السير في خط متوازٍ بالنسبة لاهتمامها بالجانب البيئي.

ومن هنا نجدها تخصص الميزانيات الضخمة للقيام بهذا الدور، والذي يعود على المجتمع المحلي بالنفع، ويعود على الشركة بفوائد متعددة.

([1]). ـ قانون رقم (15) لسنة 1371 و.ر، في شأن حماية وتحسين البيئة، الجماهيرية الليبية، ص،6. 9.

إن مسؤولية الشركات الاجتماعية الشاملة، هي حاصل مجموع عناصر أربعة، والتي أوردها (كارول) بشكل المعادلة الآتية:

المسؤولية الاجتماعية الشاملة = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية.

هرم المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الخيرية

التصرف كمواطن صالح يسهم في تعزيز الموارد في المجتمع وتحسين نوعية الحياة.

المسؤولية الأخلاقية

مراعاة المنظمة للجانب الأخلاقي في قراراتها، مما يؤدي إلى أن تعمل بشكل صحيح وحق وعدل.

المسؤولية القانونية

إطاعة القانون، والذي يعكس ما هو صحيح أو خطا في المجتمع، وهو ما يمثل قواعد العمل الأساسية.

المسؤولية الاقتصادية

تحقيق المنظمة عائدا، وهذا ما يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى.

المصدر: . محمد عاطف، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، 2008م.، ص 32.

وقد نُعت الجانب الاجتماعي بأنه "الركيزة الأضعف" في تقييم للاستدامة أجري بواسطة بعض الخبراء، وفي كثير من الأحيان، يكون إجراء تقييمات الأثر الاجتماعي مفروضاً بموجب القوانين واللوائح بالنسبة إلى جميع مشاريع التعدين المقترحة.

وفي حين كان الهدف من تلك التقييمات هو التعرّف على المشاكل الاجتماعية المحتملة ومعالجتها على نحو استباقي، جرى تحديد عدد من أوجه الضعف في هذه الأدوات وفي أدوات أخرى متصلة بها.

ومن أوجه الضعف هذه ما يلي:

ـ عدم تغطيتها نطاقا واسعا بما فيه الكفاية.

ـ افتقارها إلى نهج شامل يتناول جميع ما يتصل بالأمر من مشاكل.

ـ وعدم تناولها المشاكل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على نحو متكامل، واتّسامها بالجمود.

وتشير نتائج استعراض الصناعات الاستخراجية الذي أجراه البنك الدولي، وغيره من الدراسات، إلى أن هناك بالفعل حاجة إلى إضفاء مزيد من التكامل على تقييمات الآثار الاجتماعية والبيئية". ([1])

هذا ما ورد في أحد تقارير الأمم المتحدة، وهو يبين بما لا يدع مجالاً للشك الأهمية الكبرى للجانب الاجتماعي في أنشطة الشركات، ويمثل وجود شركات تعمل في مجال التعدين والصناعة، وتجني ملايين الدولارات من بيع منتجاتها أمراً ايجابياً للقيام بدور اجتماعي هام في المناطق التي تعمل بها، والمناطق المجاورة لها.

ويمكن بيان أوجه الاهتمام الاجتماعي الذي ينبغي أن تقوم به الشركات في الآتي:

1ـ المجتمع المحلي:

يمكن أن تساهم الشركة في دعم التعليم والصحة، والأنشطة الاجتماعية والثقافية، وما تتطلبه المنطقة بشكل عام.

2ـ البحث العلمي:

([1]) الأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، الدورة التاسعة عشرة، 13 مايو 2011، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت، المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ، 2 – (دورة السياسات)، خيارات وإجراءات في مجال السياسات من أجل الإسراع بخطى التنفيذ: التعدين. ص19.

ـ قيام الشركات بتشجيع إجراء الدراسات والبحوث العلمية التي تسهم في بيان مدى محافظة الشركات على الأسس القانونية، والمعايير المتبعة داخلياً وخارجياً.

3ـ حماية البيئة: تعمل الشركات على احترام المعايير المتبعة في حماية البيئة، مع العناية بالمنتزهات، وتشجير المنطقة لتظهر بمنظر جميل.

4ـ البنية التحتية: تساهم الشركات في تحديث البنية التحتية في محيطها الاجتماعي.

الشركات الليبية: إن الشركات العاملة في المجال الصناعي الليبي هي شركات محلية كبيرة، وحتى يمكن لها أن تحظى بالقبول الاجتماعي عليها الاضطلاع بدور كبير في المنطقة التي تعمل بها، وفي المناطق المحيطة بها أيضاً، ومن خلال هذه الدراسة يرى الباحث أنه على الشركات العاملة أن تقوم بمسئولياتها الاجتماعية فيما يخص النقاط السالف ذكرها، حتى يمكن لها أن تحظى بالدعم والمساندة الاجتماعية.

والسؤال الذي يُطرح الآن هو:

إلى أي مدى تمكنت الشركات العامة من الإيفاء بمسؤولياتها الاجتماعية، والقيام بما ينبغي القيام به؟

الشركات والمجتمع المحلي: تعد الشركات العامة هي المسيطرة على العمل الصناعي في مجال التعدين على المستوى الوطني، وهي تمارس أعمالها في الإنتاج، والتصنيع،

والتسويق، بشكل دائم، وحتى تحظى هذه الشركات بالدعم المحلي فإن حُسن قيامها بمسئولياتها الاجتماعية كفيل بتحقيق ذلك، ورغم المرحلة التي تمر بها الشركات اليوم، إلا أن هذا الأمر لا ينبغي أن يكون مبرراً للتوقف عن تحمل المسئولية الاجتماعية، بل هو في الحقيقة يمثل دافعاً كبيراً للشركات للقيام بدور فعّال في تنفيذ برامج متعددة للحفاظ على المحيط البيئي، وتنمية المجتمع المحلي، والذي بدوره سيشكل قوة داعمة للشركات ولاستقرار أوضاعها بشكل عام.

الدور الحكومي: ينبغي للشركات كفالة أن تكون أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تضطلع بها متوافقة تماما مع الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، والإجراءات والسياسات ذات الصلة بالمجالات التي تعمل فيها، وأن تعزز هذه الأهداف، وعادة ما يكون لدى الحكومات مجموعة متنوعة من الخيارات المتاحة لها لكفالة هذا التنسيق، وهي تشمل:

ـ تطبيق أُطر مبرمجة وطنياً من أجل قيام شركات التعدين بإدراج المسؤولية الاجتماعية في برامجها.

ـ رصد أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تقوم بها شركات التعدين.

ـ تشجيع اعتماد مدونات السلوك في الشركات، من قبيل المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

. تحسين العلاقات مع المجتمعات المحلية ووضع آليات امتثال للشركات بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية خلال العمليات التعدينية وبعدها. ([1]).

هذا في الجانب الوطني الذي ينبغي أن يسير على ما هو مُتبع في معظم دول العالم فإن الكثير من الشركات العالمية تعمل على ترسيخ فكرة المسئولية الاجتماعية بشكل كبير.

نماذج لشركات عالمية:

شركة سامسونج: هي شركة عالمية كبيرة وتقوم بدور اجتماعي بارز يعزز مكانتها العالمية، فيما يخص المسئولية الاجتماعية، وتتمثل أعمالها في:

الرعاية الاجتماعية، الخدمات التطوعية، الثقافة والفنون، المجال الأكاديمي والتعليم، وتقوم بدعم الجمعيات الخيرية، والتعليم، والصحة، والتنمية المستدامة، والأطفال. ([2])

([1]) تقرير الأمين العام، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، الدورة التاسعة عشرة 13مايو 2011م البند 3 من جدول الأعمال المؤقت، المجموعة المواضعية لدورة التنفيذ، دورة السياسات خيارات وإجراءات في مجال السياسات من أجل الإسراع بخطى التنفيذ: التعدين، ص 41/23.

([2]) -

http://www.samsung.com/us/aboutsamsung/corporateprofile/history06.html

مؤسسة كارفور: هي مجموعة متاجر كبيرة على مستوى العالم، تنشط في مجال المسئولية الاجتماعية، وقد ورد في تقريرها السنوي "أن التضامن يكمن في استجابتها للجميع، مثل تقديم المساعدة للناس كافة في حالات الطوارئ، أو في مكافحة الفقر.

وهي تعمل على تحسين الحياة اليومية لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها، من خلال دعم أكثر من 220 مبادرة، سواء في حالات الطوارئ أو المشاريع التي تعالج البطالة أو المعونة الغذائية، وغيرها.

وفي هذا الإطار فإن مؤسسة كارفور قادرة على استثمار مهاراتها اللوجستية وتعبئة موظفيها للتدخل لمساعدة أولئك الذين يعانون من صعوبة. ([1])

ويوجد في العالم أيضاً الكثير من الشركات الأخرى التي تتبوأ مراكز متقدمة في القيام بمسؤولياتها الاجتماعية، مثل شركة جوجل، وشركة مايكروسوفت، وشركة تويوتا وغيرها.

معوقات تنفيذ الأعمال المرتبطة بمجالات المسؤولية الاجتماعية:

([1]) . Carrefour Foundation Annual Report 2010 Special issue: 10 years of action.p14

إن برامج المسئولية الاجتماعية للشركات قد تعترضها عقبات كثيرة، ولكنها لا تقف حاجزاً أمام استمرارية جهود الشركات في القيام بذلك، ومن هذه العقبات:

1. عدم وجود تخطيط استراتيجي لكيفية القيام بالمسؤولية الاجتماعية، لغياب التشريعات اللازمة، وآليات تحقيق ذلك، وتنفيذ البرامج في المجتمع المحلي.

2. عدم الإلمام بمعنى المسؤولية الاجتماعية، لدى الكثير من العاملين بالشركات، مما يعمل على إعاقة تنفيذ العديد من البرامج.

3. النقص في الكوادر البشرية والإدارات المتخصصة في برامج المسؤولية الاجتماعية، فقد تُسند أعمال ونشاطات المسؤولية الاجتماعية لإدارات في المنشأة لا علاقة لها بالمسؤولية الاجتماعية.

ما الذي يمكن أن تجنيه الشركات من التزامها ببرامج المسئولية الاجتماعية؟

في استطلاع للرأي تبين أن مايكروسوفت هي الشركة الأكثر مسؤولية اجتماعياً في العالم.

تليها جوجل، وشركة والت ديزني ــ على الأقل وفقا لتصورات ـ 47،000 شخص من 15 دولة شاركوا في استطلاع أجرته كونسولتانسي فيرم ريبوتاتيون. ([1])

وتتغير مواقع الشركات من دراسة إلى أخرى، ومن استطلاع إلى آخر.

وعادة فإن الشركات لا تركز على المردود المادي فيما يتعلق بأدوارها في الجانب الاجتماعي، فمكسبها الكبير هو في حسن السمعة، والريادة في المجالات الاجتماعية والإنسانية، مما يعزز موقفها العام أمام الشركات الأخرى، وهو مفيد لها في حالات المنافسة عند طرح المشاريع الكبرى على المستوى الوطني والعالمي.

الخاتمة:

في كتابه انهيار الرأسمالية، أطلق **اولريش شيفر** صيحة فزع للمجتمعات الغربية في حالة عدم اهتمامها بالمسئولية الاجتماعية فقال: "إن مستقبل النظام الرأسمالي يتوقف على مدى التغير الذي سيطرأ على الأخلاقية السائدة في المجتمع، وعلى إدراك الجميع أن مبدأ المسئولية الاجتماعية لا يقل أهمية عن مبدأ السوق الحرة.

أما إذا تجاهل المجتمع هذا، فإن اقتصاد السوق معرض للمصير نفسه الذي تعرضت له الاشتراكية، الانهيار والاختفاء عن الوجود".([2])

([1]) . http://openaccess.city.ac.uk

إن المسئولية الاجتماعية بالنسبة للشركات العاملة في ليبيا، تحتم عليها الاهتمام بثلاث جوانب أساسية: اقتصادية، واجتماعية، وبيئية.

حيث يمثل الجانب الاقتصادي حجر الأساس، فهو المحقق لرأس المال المؤدي إلى التقدم الاقتصادي، والمساعد على القيام بما تتطلبه الجوانب الأخرى. أما الجانب الاجتماعي فهو الإطار الذي تعمل فيه الشركات، وهو الهدف الأساسي للتنمية، في حين يمثل الجانب البيئي الجزء المادي من المثلث، وعليه تدور وقائع الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وكلما كان هناك تناغم بين الجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، كلما تمتع الجانب البيئي بالجودة.

ومن المؤكد أن وجود تفاهم بين الشركات العامة والمجتمع المحلي، والمناطق المحيطة من شأنه تحقيق ما بدأنا به في هذا البحث، وهو: تطوير وتقدم المجتمع المحلي، وتحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة مشاكل البيئة، وهذا هو روح العمل الاجتماعي الملقى على عاتق الشركات فيما يخص علاقتها بالمناطق المحيطة.

([2]) - اولريش شيفر، **انهيار الرأسمالية**، ترجمة، عدنان عباس علي، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. 2010م، ص 441.

وفي بداية البحث قلنا أن هدف الشركات هو الربح، وهذا حقها، غير أن قيامها بواجباتها فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية له إيجابياته أيضا، ويمكن استنتاج ذلك في الآتي:

1ـ ارتفاع قيمة الشركة الاجتماعية، نظراً للسمعة الحسنة التي تكتسبها من أعمالها.

2ـ تقلل إلى حد كبير من التوترات الاجتماعية، مما يعزز السلم الاجتماعي.

3ـ زيادة النشاط، وزيادة الإنتاجية بسبب رضا العاملين.

التوصيات:

يرى الباحث أنه يمكن للشركات العامة القيام بالآتي:

ـ تبني مشاريع في البنية التحتية، مع حسن إدارتها بالتعاون مع الجهات المختصة في المجتمع المحلي.

ـ استقطاب الشباب والدفع بهم في برامج تدريبية، والاستفادة منهم في بعض الأعمال التي لا تحتاج لخبرات كبيرة، مما يفتح جسور التعاون بين الشركة والمجتمع المحلي.

ـ رعاية الطفولة بإقامة رياض أطفال، وصالات ألعاب تعمل على تقوية العلاقة بين الشركة والمنطقة المحيطة بها.

ـ العناية بالبيئة المحلية، وذلك بإقامة منتزهات وحدائق عامة، تكون متنفس للسكان في المجتمع المحلي، مما يعمل على تحسيسهم بأهمية وجود الشركة في منطقتهم.

ـ رعاية الفرق الرياضية المحلية، ومساندتها في منافساتها أمام الفرق الرياضية من المناطق الأخرى، مما ينعكس إيجابا على الأندية وجمهورها.

ومن جهة أخرى على المجتمع المحلي أن يتفهم دور الشركات في الاقتصاد العام للبلاد، والعمل على تشجيعها للقيام بدورها، والترحيب بالعاملين فيها، والمحافظة على معداتها.

ويرى الباحث أن قيام الشركات بهذه الأعمال لم يعد ترفاً أو دعاية، بل أصبح أمراً واجباً وينبغي الإسراع في القيام به؛ لأن العائد من هذه الأعمال على الشركات أكثر منه على المجتمع المحلي، ويمكن أن يتم هذا الأمر بالتنسيق مع الحكومة حتى يأخذ الصبغة الرسمية.

المراجع:

1. شيفر، اولريش، **انهيار الرأسمالية**، ترجمة، عدنان عباس علي، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. 2010م.

2ـ طعم الله، خميس، **مناهج البحث وأدواته في العلوم الاجتماعية**، الطبعة الأولى، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م.

3. عاطف محمد، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية لأراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية والمالية، الأردن، 2008م.

4. الأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، الدورة التاسعة عشرة، 13 أيار/مايو 2011 –2، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت، المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ، 2 – (دورة السياسات)، خيارات وإجراءات في مجال السياسات من أجل الإسراع بخطى التنفيذ: التعدين.

5. قانون رقم (15) لسنة 1371 و.ر، في شأن حماية وتحسين البيئة، الجماهيرية الليبية.

6 –مكي هشام، عبد الرحمن بوطيبة، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** –حالة الاتحاد الأوروبي، ورقة مقدمة للملتقى الوطني: دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر– (13/12 نوفمبر 2014)–تيارت

7- Carrefour Foundation Annual Report 2010 Special issue: 10 years of action.p14

8-www.fondation-carrefour.org/.../GB_RA_Fondation_Carrefour_2

9 .http://openaccess.city.ac.uk.

10 -

www.samsung.com/us/aboutsamsung/corporateprofile/history06.